

**النظام التعليمي نظام مفتوح متفاعل مع الأيديولوجيات
القائمة على المستوى المحلي والقومي والعالمي
" نموذج مقترن "**

دكتور

ثابت كامل حكيم
أستاذ مساعد أصول التربية
كلية التربية بسوهاج - جامعة أسيوط

مقدمة :

تحاول هذه الورقة البحثية ، تصميم نموذج مقترن يوضح أن النظام التعليمي هو نظام مفتوح ومتفاعل مع الأيديولوجيات القائمة على المستويين القومي والعالمي ، ومع امكانات ومتطلبات البيئة .

والغرض الأساسي من ذلك توجيه نظر العاملين في مجال التعليم ، والباحثين في فروع العلوم التربوية ودارسي المشكلات التربوية ، نحو الحقيقة التي تبيّن طبيعة الأنظمة التعليمية كأنظمة مفتوحة متفاعلة مع الأيديولوجيات القائمة على مستوى البيئة المحلية والقومية ، والمستوى العالمي ، وما يتسم به من اتجاهات فكرية معاصرة ، فمن الملاحظ أن هناك كما هائلًا من البحوث في مجال التعليم والتربية ، يصطحب بالنظرية التقليدية ، تلك النظرة التي ترى أن المؤسسات التعليمية المعنية بتربية أبناء المجتمع ، تدور محاورها حول المتعلم والتلميذ والمناهج الدراسية ، وما يتخلل بهذه الأمور من عمليات ادارية واشرافية وتقديمية ، وما زال بعض المهتمين بشئون التعليم ، ودارسي بعض فروع التربية ينظرون نظرة هامشية إلى معالجة أو تطوير جوانب العملية التعليمية من منظور الواقع الأيديولوجي والبيئي المتواجده فيه ، والمؤثر عليهما . وربما يجعلنا ذلك نفسر قلة الاستفادة من كثير من البحوث في مجال التربية والتعليم ، وما يجعلنا نلاحظ أن التغييرات المتتالية في مكونات نظام التعليم المصري بغرض حل بعض مشكلاته أو التطوير ، تتعرض

للفشل في كثير من الأحيان ، ذلك لأنها في الحقيقة ، مجرد ادخال نتوءات في نظام التعليم ، أو محاولات " لترقيع " بعض الثغرات في النظام التعليمي كحلول مؤقتة أو كمسكנות للمشكلات التعليمية المزمنة .

لذلك تهدف هذه الورقة البحثية مستخدمة النماذج التوضيحية لتبيين أن الأنظمة التعليمية - بكافة مكوناتها وعناصرها - أنظمة مفتوحة متفاعلة في تنظيمها الداخلي هذا من ناحية ، وأيضاً أنظمة مفتوحة متفاعلة مع واقعها المعاش على مستويات البيئة المحلية والقومية والعالمية ، وما تتميز به هذه المستويات من قوى وأيديولوجيات من ناحية أخرى .

المسلمات الأساسية للبحث :

- ١ - مكونات وعناصر النظام التعليمي (تحديد الأهداف التربوية ، المناهج وكتب التلاميذ ، كتب المعلمين ، الوسائل التعليمية ، اعداد وتدريب المعلمين ، الاشراف الفنى ، الادارة المدرسية والتعليمية ... الخ) مفتوحة ومتقابلة في علاقات متبادلة مع بعضها البعض .
- ٢ - مكونات وعناصر النظام التعليمي مفتوحة ومتقابلة في علاقات متبادلة مع الأيديولوجيات القائمة على المستويين : القومى والعالمى ، وامكانات ومتطلبات البيئة المحلية .
(تتحدد هذه المسلمات بموضوع البحث الذي يهدف الى توضيحها) .
- ٣ - تتميز الظواهر التعليمية والتربوية بالتعقد والتدخل ، وذلك نتيجة طبيعية لظاهرة الانفتاح وعلاقات التفاعل التي تميزها ، لذلك يمكن الاستعانة بالنماذج والأشكال التوضيحية .

مشكلة البحث :

تتحدد مشكلة البحث في الحاجة الى الاستعانة بالنماذج والاشكال

التوضيحية ، لبيان أن مكونات وعناصر النظام التعليمي مفتوحة ومتفاعلة في علاقات متبادلة مع بعضها البعض - هذا من ناحية ، ومع الأيديولوجيات القائمة على المستويين : القومي والعالمي ، وامكانيات البيئة المحلية - هذا من الناحية الأخرى .

واستخدام النماذج والأشكال التوضيحية يفيد في تسهيل عرض وتحليل وتفسير لهم دراسات ومشكلات الأنظمة التعليمية في إطارها الحقيقي كمنظومة فرعية داخل منظومة المجتمع الكلية ، والقوى المؤثرة عليها .

المصطلحات الأساسية للبحث :

١ - النظام التعليمي :

يعرف النظام التعليمي بأنه النظام الذي يقيمه المجتمع لتقديم تعليم وتربيبة مقصودة هادفة لأبناء المجتمع (بنين وبنات) في المؤسسات التعليمية المختلفة (المدارس والمعاهد والجامعات) ، ويشتمل النظام التعليمي على مكونات وعناصر منها : الادارة التعليمية والمدرسة ، المناهج وطرق التدريس ، كتب التلاميذ ، كتب المعلمين ، الوسائل التعليمية ، الاشراف الفنى ، اعداد وتدريب المعلمين ، طرق ووسائل التقويم ، نظم قبول التلاميذ ... الخ ، وتشتمل على كافة المكونات والعناصر التي تربى ؛ للنظام أن يحقق الأهداف المرجوة منه .

٢ - النظام المفتوح :

يعرف النظام المفتوح بأنه النظام الذي تتبادل مادته مع بيئته من حيث الأخذ والعطاء ، والنظام في ذاته هو مجموعة من التناقضات ترتكز على علاقات متداخلة فيما بينها (٢٠ ، ص ٢٠) .

وأيضاً بما يناسب الورقة البحثية الحالية يستخدم مصطلح " النظام المفتوح المتفاعل " وهو يتناول مجموعة المكونات والعناصر التي يتكون منها النظام في علاقتها المتبادلة والتفاعلية فيما بينها .

داخل النظام هذا من ناحية ، وفي علاقاتها المتبادلة والمتقابلة تأثيراً وتأثراً بالامكانيات البيئية والأيديولوجيات القائمة على المستويين القومي والعالمي من ناحية أخرى .

٣ - الأيديولوجيا :

بمعناها العام المختص بالفرد - تعنى تصوراً معيناً للحياة ، متأثراً بصفاته تفكير الفرد ، وينعكس هذا التصور على تفكير وتصرفات علاقات الفرد بالناس ، وبالبيئة المحلية والعالمية ، وهي بهذا المعنى العام أيضاً تنطبق على المجتمع ككل ، كما تنطبق على أفراده ، فتعنى تصور المجتمع للحياة تصوراً ينبع على العلاقات بين أبنائه ونظم حياتهم واتصالاتهم بأبناء المجتمعات الأخرى ، كما تعنى الأيديولوجيا بالمعنى الخاص نظرية معينة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ... الخ . يسير عليها مجتمع معين ، وتأثر هذه النظرية بطبيعة الحال في تصرفات أفراد المجتمع الذي تنطبق فيه تلك النظرية (٩ ، ص ٢٤-٢٥) . فالآيديولوجيات نسق من الأفكار يشكل نظرة عامة للحياة على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمعات (٢ ، ص ٩٥) .

النموذج المقترن :

الواقع أنه يمكن النظر إلى النظام التعليمي القائم في أي مجتمع - كنظام جزئي أو ضمني أو فرعى - يقع في إطار أطر أكبر منه اتساعاً ، وعملية الكبر والاتساع هذه ينظر إليها نظرة نسبية ، تضيق وتتنفس تبعاً لرؤى القائم بعملية التحليل لعلاقة النظام التعليمي بالقوى والمؤسسات والأيديولوجيات القائمة - هذا من ناحية ، ورؤيته لمفاهيم القوى والأبعاد الزمانية والمكانية - من ناحية أخرى .

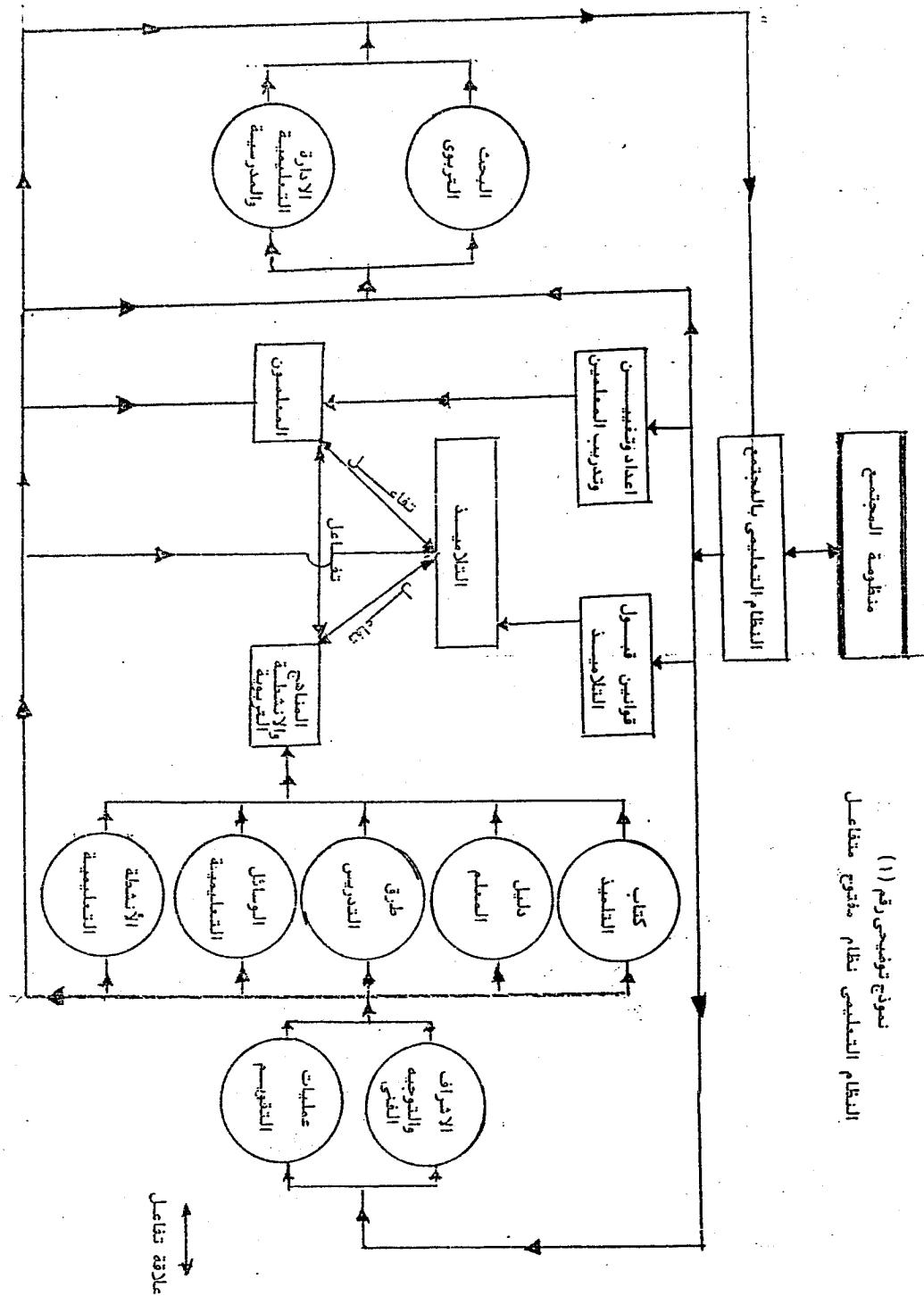
ومبدئياً يمكن تصور النظام التعليمي القائم في مجتمع ما - شأنه شأن النظام الاقتصادي أو السياسي ... الخ القائم في المجتمع مع الاختلاف بطبيعة الحال في بنية وأغراض كل نظام - يقع في إطار نظام كلّي هو نظام

المجتمع ، وهذا الأخير يندرج في إطار كلّى أكبر منه قد تمثله مجموعة من الدول ذات الأيديولوجية والظروف والغايات والمعالج المشتركة ، وتنسج دائرة المجال النسبية حتى تصل إلى إطار الأيديولوجيات والاتجاهات العالمية المعاصرة وذات التأثير على النظام التعليمي .

وأولاً تتعرض الدراسة للنظام التعليمي القائم في المجتمع كنظام مفتوح متفاعل في كافة مكوناته ومواده وعناصره التي يتكون منها ، والنماذج التوضيحي رقم (١) يبيّن علاقات التفاعل والانفتاح داخل مكونات النظام ذاته – هذا من ناحية ، وبين النظام التعليمي ومنظومة المجتمع الكلية من ناحية أخرى .

والدراسة تحاول تضمين النماذج المقترن لأهم مكونات وعناصر النظام التعليمي الأساسية (ولكن لا تحصر كافة مكونات وعناصر الأنظمة التعليمية فهي متغيرة من مجتمع لآخر) والشاشة التي تتضمنها كثرة من الأنظمة التعليمية ، وتتضمن هذه المكونات وعنابر قوانين قبول التلاميذ وأعداد وتعيين وتدريب المعلمين وعمليات الإشراف والتوجيه الفنى وعمليات التقويم والبحث التربوى والإدارة التعليمية والمدرسيّة وأعداد كتب التلاميذ والوسائل التعليمية والمناهج وكافة ألوان الأنشطة التربوية ، ويدخل أيضاً في إطار النظام التعليمي عمليات تمويل التعليم ومحاضر ، وصياغة الأهداف التربوية والاتجاهات الطلابية ونقابات المعلمين والتخطيط التربوى ومباني المؤسسات التعليمية ... الخ .

وما يجدر الإشارة إليه أن كافة المكونات والعناصر الجزئية المكونة للنظام التعليمي مفتوحة ومتقابلة في علاقات متبادلة بعضها مع البعض الآخر ، فعلى سبيل المثال لا يمكن إغفال دور الإدارة التعليمية والمدرسيّة في تسهيل مهام المعلم نحو اسهاماته في تحقيق الأهداف التربوية المنشودة ، ولا يمكن إغفال العلاقات المتبادلة والمتعلقة بين الأهداف التربوية وكتب التلاميذ وطرق التدريس المتّبعة والوسائل التعليمية المستخدمة والإشراف الفنى وتوجيهاته ومستوى اعداد المعلم



الأكاديمي والمهنى . ومن هنا يجب النظر الى العملية التعليمية بنظرة تكاملية ، فعند معالجة مشكلة بحثية جزئية ينبغي مراعاة ارتباطها بنظام الكل التعليمي ، أو وضع مبررات للتحديد الغيق الذى قد يؤدى الى عزل مشكلة البحث الجزئية عن اطارها العام المتواجدة فيه ، وهكذا يتسم الوصول فى احيانا كثيرة الى نتائج بحثية ضيقة يصعب الخروج منها بتطبيقات عملية ملائمة أو عمليات صادقة ، فكافأة مكونات وعناصر النظم التعليمى مفتوحة ومتفاعلة فى علاقات عضوية متبادلة بعضها مع البعض الآخر .

وبالنظر الى المكونات الأساسية فى النظام التعليمى ، وهى التي تدور حول التلميذ والمنعلم والمناهج وما يتبعها من أنشطة تعليمية تربوية ، نجد أنها مكونات مفتوحة على بعضها ومتقابلة تفاعلا كلية ، وأيضاً انعزالية أو انفعالية بين هذه المكونات يفقد النظام التعليمي شموليته ، ويجعل من الصعب عليه أن يحقق الأهداف المرجوة منه ، كما يلاحظ أيضاً من النموذج التوضيحي (١) علاقات التفاعل المتبادلة التي تربط هذه المكونات بمختلف مكونات ومواد النظام التعليمي التي يوضحها النموذج .

ومن النموذج التوضيحي أيضاً تتضح علاقة الانفتاح والتفاعل بين النظام التعليمي - كنظام أو منظومة جزئية أو فرعية - ونظام أو منظومة المجتمع الكلية ، وهى تعتبر بمثابة المصدر الأساسي لمدخلات النظام التعليمى . كما تتضح علاقات التفاعل فى مخرجات النظام التعليمى والتي يمكن أن تصب فى النظام التعليمي ذاته ، وفي منظومة المجتمع الكلية بما تشتمل عليه من أنظمة أو منظومات جزئية أو فرعية مختلفة ، والحد لا يقف عند مستوى مخرجات النظام التعليمي ، ولكن كافة العناصر البشرية التي يتضمنها النظام التعليمي من طلاب وملئمين ورجال ادارة وشراف فني .. الخ ، هم أعضاء فى تفاعل داخل النظام التعليمى ، وهم فى ذات الوقت أعضاء فى تفاعل مع المنظومات الجزئية أو الفرعية المختلفة والتي تتضمنها منظومة المجتمع كل ، ولنتذكر العبارة الشهيرة التي تصور المدرسة كمرآة للمجتمع تعكس ظواهره وتياراته ، وكثير من

ال المشكلات التي تحدث في المؤسسات التعليمية في دول عديدة مثل مشكلات الإضرابات الطلابية والتوقف عن الدراسة والأمور المتعلقة بحقوق المعلمين والحرية الأكademie .. الخ ، أغلبها مشكلات متصلة بأبعاد منظومات جزئية تتضمنها منظومة المجتمع الكلية .

النموذجان التوضيحيان رقم (٢) ورقم (٣) يوضحان أن النظام التعليمي القائم في مجتمع معين هو نظام مفتوح متفاعل مع نظام أو منظومة المجتمع الكلية ، ويحاول النموذجان أن يوضحا علاقات الانفتاح والتفاعل مع أمثلة لبعض المنظومات الفرعية أو الجزئية الأخرى الكائنة في نظام أو منظومة المجتمع الكلية ، وقد اشير إلى هذه المنظومات الجزئية مثل النظام السياسي القومي ، والنظام الاقتصادي القومي ، والنظام الاجتماعي القومي ، والثقافة القومية بما تتضمنه من تقاليد وقيم وعادات ولغة أو لغات .. الخ ، والتكوينية الاجتماعية للمجتمع بما تتضمنه من طبقية اجتماعية أو وجود أقليات سكانية أو أجانب ... الخ ، وبؤخذ في الاعتبار أيضاً أثر العوامل الدينية والعقائدية والتاريخية التي تتضمنها منظومات المجتمعات وتبين قوى تأثيرها على النظم التعليمية في المجتمعات المختلفة .

وفي دراسة عن استخدام مدخل تحليل النظم في البحث التربوي (١٠ ، ص ٢١) تبنت فكرة مدخلات النظام التعليمي ، وأوضحت أن هذه المدخلات يمكن اعتبارها الثقافة الإنسانية ، ويمكن تصنيفها إلى قسمين : أساسيين :

أ - مدخلات عامة :

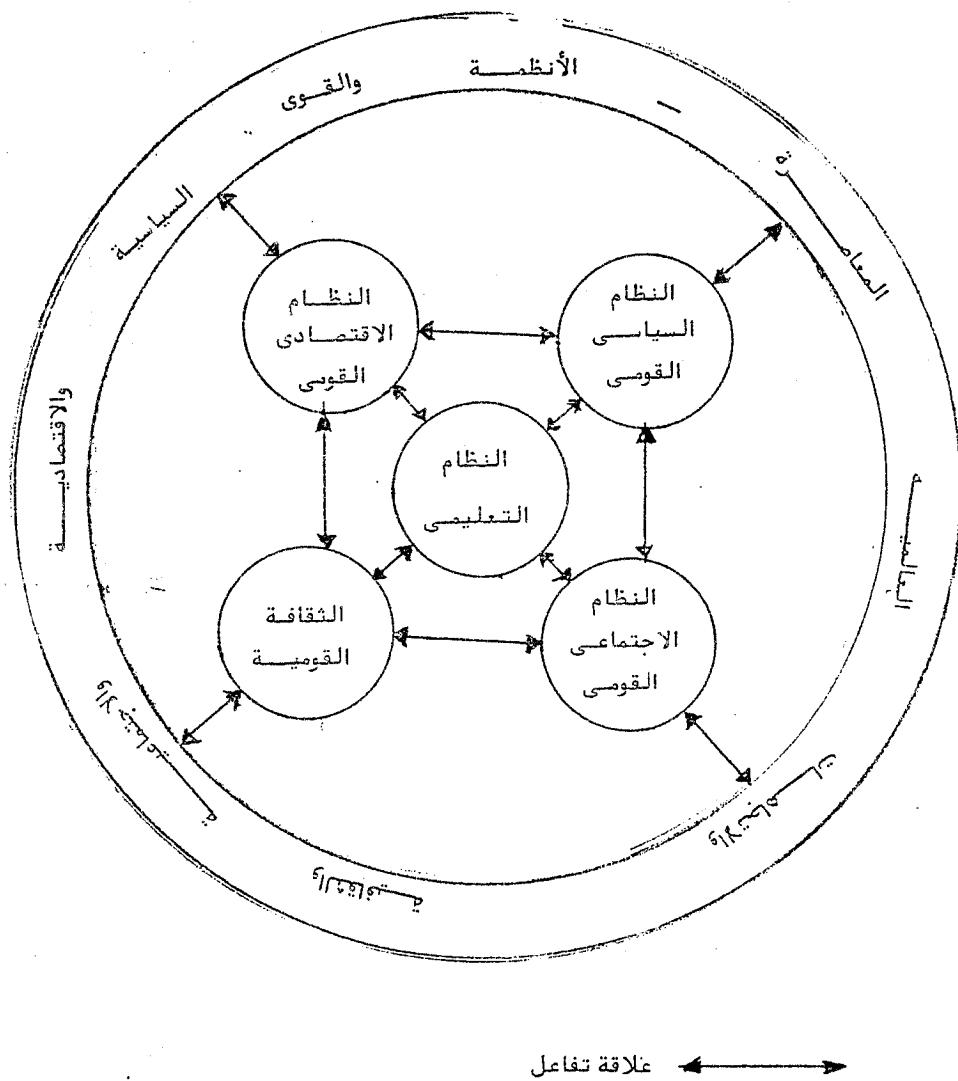
تتناول مباديء حقوق الإنسان ، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعتقدات والفلسفات والأفكار .

ب - مدخلات نوعية :

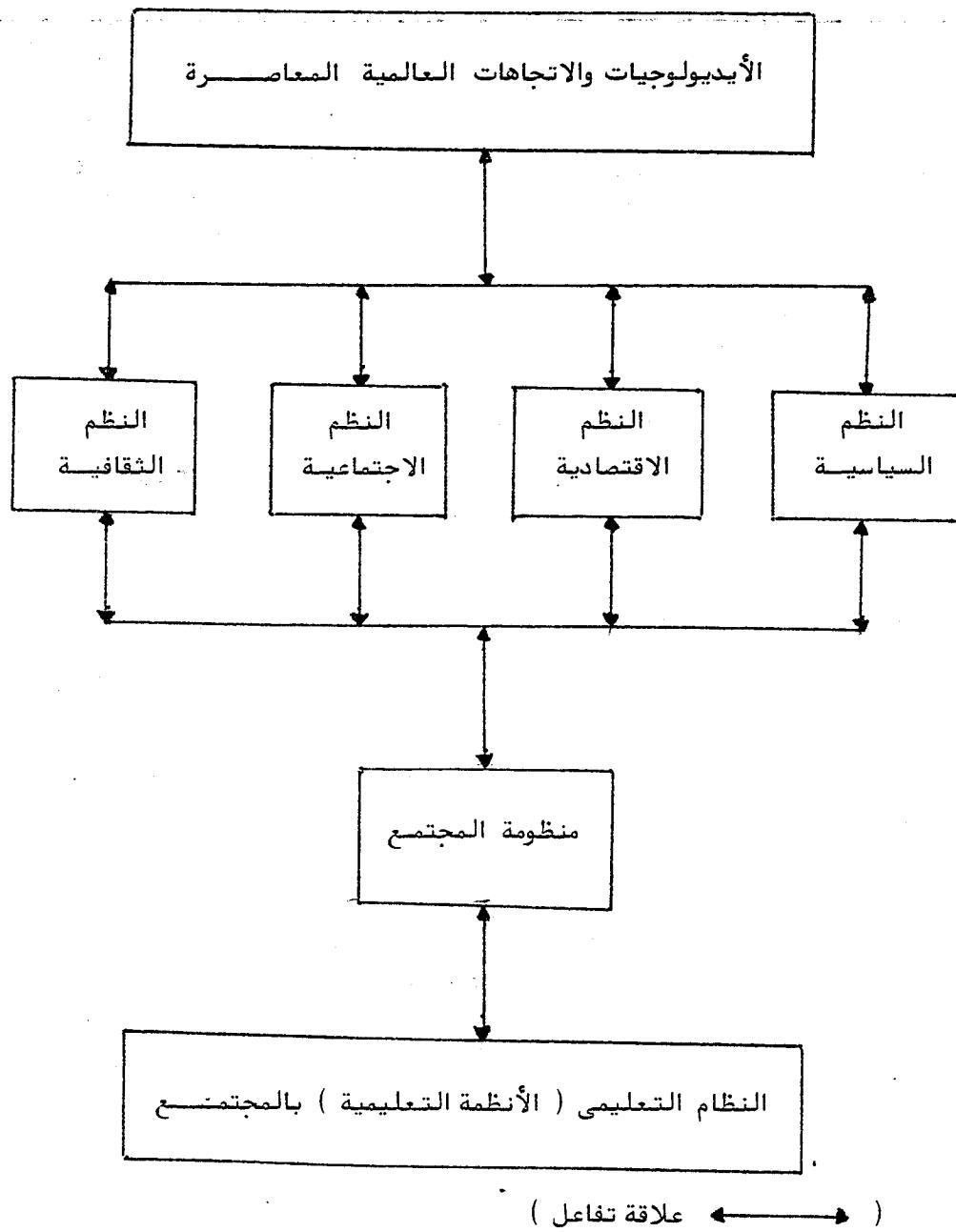
وهي تتناول مدخلات العلوم التربوية والنفسية وطبيعة المعرفة

نحوذ توضيحي رقم (٢)

النظام التعليمي القائم في المجتمع نظام مفتوح متغاءل



نماذج توضيحي رقم (٣)
النظام التعليمي القائم في المجتمع نظام مفتوح متفاعل



• وسائل اكتسابها

وهناك أيضاً مدخلات الثقافة الإقليمية والتي تكون أساساً من المعايير المشتركة العامة مثل التاريخ واللغة والمعتقدات والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأعمال في دول المجموعة الإقليمية.

وتوجد أيضاً مدخلات الثقافة القومية والتي تتضمن اللغة أو اللئاق والمعتقدات والتركيب السكاني والمصادر الطبيعية والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتقدم في العلوم والفنون والتكنولوجيا.

والنظام التعليمي نظام مفتوح متفاعل مع امكانات ومتطلبات البيئات المحلية ومكونات الأيديولوجيات القائمة على المستوى القومي ، فعلى سبيل المثال : قد ارتبط التعليم في الهند بالحركة الوطنية والاستقلال ارتباطاً وثيقاً ، فقد اشترك رجال السياسة مع المصلحين الاجتماعيين مع خبراء التعليم والاقتصاد والصحة في استنباط نظام تعليمي ملائم ومساندته ، وذلك على أساس أنه يسهم في التغلب على مشكلات الهند المزمنة التي لعب الاستعمار الانجليزي دوراً أساسياً فيها ، ولقد وضعت اللجنة الخاصة بالتعليم الوطني مع العديد من قادة الهند تحت رعاية زعيم الهند غاندي أهدافاً للتعليم الأساسي في عام ١٩٣٧ ، ودارت هذه الأهداف حول اكتساب المهارات العملية المتصلة بالحياة اليومية واستغلال هذه المهارات في أعمال انتاجية ، وتعلم التلاميذ المهارات الأساسية الخاصة بالقراءة والكتابة والحساب ، وأكملت الأهداف أهمية غرس العادات الاجتماعية والصحية والانتقاء الوطني ونبذ الطائفية والاعتماد على النفس واحترام العمل اليدوي ومزاولته (٨ ، صص ١ - ٢) ، وفي بيرو اعتبر التعليم أداة للتربية والتطوير القومي على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وفي كوبا تتصدر حركة توجيه التعليم نحو الأهداف القومية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، مع التركيز على خدمة الريف وتدعم الصلة بين المدرسة والمجتمع ، والربط بين

التعليم والانتاج والعمالين بالانتاج ، ولقد تغيرت فلسفة التعليم ومناهجه بحيث أدخلت مبادئه جديدة للتعليم البولتيكيني ، وتدريب التلاميذ على العمل في مراكز العمل والانتاج (١١ ، ص ٧١ - ٧٢) .

ويتصل التعليم في الدول الاشتراكية بأيديولوجية التي تدين بها تلك الدول ، وعلى سبيل المثال نجد أن الغرض الأساسي للنظام التعليمي في تشيكوسلوفاكيا توجيه الاهتمام بفكرة « درسة السياسية ل التربية الشباب ليأخذوا دوراً نشطاً في بناء دولة شعبية ديمقراطية »، وتربية الأطفال في روح التقاليد التقديمة للبلاد وفي روح الأخلاقيات الاشتراكية ، وفي ألمانيا الديمقراطية يهدف التعليم إلى تنمية روح اليقظة الاشتراكية للشباب ، وأن يكونوا بناة واعين للاشتراكية وعلى ثقة بأألخلق الاشتراكية ، وتأكيد الحركة البروليتارية العالمية والمصداقية القوية مع الاتحاد السوفيتي ، أما في يوغوسلافيا فيهدف التعليم إلى تمكين أبناء المجتمع من الاعداد للمساهمة في التنمية المستمرة للقوى الإنتاجية وتقوية الروابط الاجتماعية الاشتراكية ، وتوفير الأسس للفهم العلمي للعالم ، وتربية الشباب في روح الولاء لوطنيهم الاشتراكي وتقدير التضامن العالمي للشعوب العاملة ، وعن الاتحاد السوفيتي فالأمر واضح في ارتباط النظام التعليمي بأيديولوجية الحاركيسية الليينينية واعتبار دور منظمات الأطفال والشباب مكملاً لعمل المؤسسات التعليمية نحو تحقيق الأهداف القومية المنشودة ، ويترسخ ذلك بصفة جلية في نظام التعليم السوفيتي منذ قيام الثورة الشيوعية حتى السبعينيات بصفة خاصة .

وأما من ناحية علاقة الدولة وأيديولوجيتها بالتعليم في الدول الرأسمالية ، فنجد أنماطاً لذلك ، فتتميز فرنسا بالاشراف والرقابة على التعليم لتحقيق التماسك القومي والثقافي ، وتنتمي إنجلترا باشتراك الدولة في وضع سياسة تعليمية عامة تهتم بها السلطات المحلية في تنفيذ تلك السياسة وتطويعها لظروفها المحلية ، وتنتمي الولايات المتحدة الأمريكية بعدم اشتراك الحكومة الفيدرالية وفي وضع سياسات تعليمية وترك النواحي التعليمية إلى الولايات والجهات المحلية بصفة

خاصة (١٢ ، ص ٥٨ - ٦١ ، ص ١٨٩) .

ولاشك أن النظم التعليمية ومناهجها في الدول الاشتراكية أو الرأسمالية ، تستخدم لتكوين الاتجاهات الوطنية وتقديم الأيديولوجيات المقبولة في المجتمع والسلطة ماحبة النفوذ ، وهذا ما يبرر تبرير نظرية النظريات الشيوعية والرأسمالية لاستخدام الحمور والشعارات والأناشيد القومية والاعلام .. الخ في دول العالم المختلفة ، وحقيقة لا يمكن تجاهلها أن المؤسسات التعليمية تستخدم لتربية أبناء المجتمعات لتحقيق أهداف معينة ، كما تستخدم للاغراء والاقناع . الأيديولوجي .

وفي جمهورية مصر العربية تقوم السياسة التعليمية على عدد من الأسس والمقومات ، لعل من أهمها :

- ١ - أن التعليم هو أحد المداخل الأكثر فاعلية وأهمية لتأكيد حقوق الإنسان، وذلك من خلال ما نص عليه الدستور من أن التعليم حق تكفله الدولة لكل مواطن باعتباره واحداً من مجموعة الحاجات الأساسية اللازمة لكل فرد في المجتمع .
- ٢ - أن التعليم في مؤسسات الدولة مجاني كما ينص الدستور ، وذلك لتحقيق العدل الاجتماعي وسد الفجوة الاقتصادية والثقافية بين المواطنين في مختلف البيئات الريفية والحضرية .
- ٣ - أن نشر التعليم باعتباره حقاً أساسياً لكل مواطن ، له دور جوهري في العمل على إرساء مبادئ الديمقراطية وترسيخها ، والتعليم من أجل الديمقراطية لا يعني مجرد تكافؤ الفرص ، ولكن تكوين الشخصية الديمقراطية التي تدافع عنصالح العام وتخدمه وتعنى حقوقها ودركت واجباتها الوطنية .
- ٤ - أن التعليم في إطار التنمية ، هو مصدر لتوفير الكوادر الفنية والعلمية والإدارية الماهرة والمدرية التي تكفل دفع عملية الانتاج وحركة التنمية والاستثمار وتطوير الخدمات .

٥ - أن تطوير التعليم عملية ينبغي أن تتم في إطارها الطبيعي كمنظومة فرعية من منظومات المجتمع تؤثر فيه وتأثر به ، وأنها بدورها تتكون من عدد من المنظومات الفرعية التي تتفاعل مع بعضها البعض ، ولذلك لا يمكنتناول جانباً من العملية التربوية بالتطوير دون الجوانب الأخرى ، وإنما تؤخذ بصورة متكاملة ، وأن عملية تطوير التعليم تسير وفقاً لمعدلات التغير في المجتمع .

٦ - أن تطوير التعليم في المجتمع المصري في هذه الفترة الحضارية من تاريخ الإنسان لا ينعزز عما يحدث في العالم من متغيرات ، وذلك استناداً إلى أن المجتمع منظومة فرعية ضمن عدد من مثيلاتها تكون المنظومة الكبرى وهي عالم الإنسان (١٣ ، ص ١٠ - ١٢) .

فلم يعد التعليم مجرد خدمة قومية عامة ، بل أصبح أيضاً استشارة للدولة في أعز مواردها ، ألا وهو الإنسان المواطن ، ومن هنا تغيرت النظرة إلى التعليم وأساليبه وأدواته ، وأصبحت اقتصاديات التعليم وربطه بال مجالات الاقتصادية بين الموضوعات القريبة من رأس القائمة بالنسبة لشئون التنمية والتقدير . وأصبحت هناك ضرورة لتطوير خطط التعليم وبرامجه لمواجهة الاحتياجات الفعلية الحاضرة والمستقبلية للبلاد من القوى العاملة في مختلف المجالات ، انه عصب التقدم والتتوسيع العلمي والتكنولوجي والحياة الاقتصادية والانتاجية لكل تقدم وتنمية ، وبالتعليم تبني شخصيات أبناء المجتمع في ضوء التطورات الاجتماعية والصفات المنشودة التي يجب أن يتحلى بها المواطن الصالح (٢ ، ص ١٦ - ١٧) .

وفي حديث وزير التعليم حول ربط التعليم باحتياجات المجتمع ، يقول إن مبدأ ديمقراطية التعليم بوصفه مبدأ أساسياً تربوياً هو لخدمة أفراد المجتمع ، ولذلك لا يمكن للتعليم إلا أن يوجه لهذه الخدمة ، ولذلك فإن برامج التعليم التي لا تشبع تلك الاحتياجات تسيء إلى ديمقراطية التعليم في مفهومها السليم ... كما أن مجانية التعليم في

وأقى الأمر ليست بالضرورة من مظاهر ديمقراطية التعليم من حيث المبدأ ، ولكنها تظهر حسن تطبيق المبدأ ، فهناك دول تطبق ديمقراطية التعليم مع حصر المجانية في ظروف وأحوال معينة ، ودول تطبق مجانية التعليم في جميع المراحل ، وهذا المبدأ موجود ، إلا أن تطبيق المبدأ يختلف من دولة لأخرى بقدر ظروف ونفع نظامها السياسي ، ولا رجوع عن مجانية التعليم في مصر ، وفيما يختص الجامعات يقول الوزير : يجب أن نفرق ما بين الحق في الالتحاق بالجامعات والقبول في الجامعات ... من حق كل تلميذ أن يلتحق بالجامعة دون استثناء ... ولكن القبول شرط آخر ... لأن القبول هو الخطاب لديمقراطية التعليم ... والخطاب في هذه الحالة هو مبدأ تكافؤ الفرص (١ ، ص ٩ - ١٦) . ويتبين من حديث وزير التعليم التفسير الذي يساير الاتجاهات السياسية الراهنة فيما يختص ببعض قضايا التعليم واتخاذ القرار في شأنه ... ويتفق ذلك مع قول سعيد اسماعيل على " ان التعليم القائم في مجتمع ، تعبر عن اختياراته السياسية (٤ ، ص ١١ - ١٢) .

ويوجه عام يعكس التعليم السائد في مجتمع معين ، التركيب الاجتماعي الكائن فيه ، بل ويساعد على استمرار هذه التركيبة ، والمحافظة عليها وتدعيمها ايديولوجيا ، والمدرسة في المجتمع الظبي ، ماهي الاداة في يد الطبقة المسيطرة في المجتمع ، وقد صفت المؤسسات التعليمية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة والمعاصرة ، بحيث تخدم المصالح السياسية والاقتصادية للطبقة الرأسمالية ، وذلك من خلال ما تقدمه هذه المدارس من تشكيل لشخصية المواطن ووعيه ، بحيث يشعر ويربى المواطن على أساس أن التمييز الظبي أير طبيعى حادث في كل مجتمع (٦ ، ص ٦٨ - ٦٩) .

وفي دراسة قام بها لامبرز كوميتاز Lampros Comitas عن العلاقة القائمة بين التعليم والطبقية الاجتماعية في بوليفيا ، استخلص أن كافة المؤسسات الاجتماعية القائمة في أي نظام اجتماعي ، تعكس صبغ

ومفاهيم الأوضاع الاجتماعية السائدة فيه ومنها الطبقية الاجتماعية ، ويتمثل التعليم صورة واضحة لذلك ، فالتعليم يقدم للصغار صورة تطبيقية للأطر الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع ، كما يعمل على تدريبهم على ممارستها ، وهكذا يسهم التعليم في تأهيل الصغار للمشاركة في النظام القائم (١٧ ، ص ٤٠٢ - ٤٠٦) .

والنظام المدرسي بما يتضمنه من مناهج دراسية وأنشطة تعليمية مصاحبه لها ، يتفاعل مع التلاميذ ، ويهدف في عمومه إلى تعليم وتأكييد مفاهيم وأوضاع اجتماعية وثقافية تتصل بنظام الحياة السائدة في المجتمع (١٤ ، ص ١٧٩ - ١٨٠) . والعملية التعليمية لا تعبر وتنكس بالضرورة متطلبات وغايات طبقات المجتمع المختلفة ، بل تعبّر عن وتعكس متطلبات وغايات الطبقة صاحبة النفوذ والسلطة في المجتمع ، ويقدم عادة للتلاميذ في المدرسة الأيديولوجية التي توافق عليها القوى صاحبة السلطة في المجتمع ، وغالباً يكون للسلطة السياسية نفوذ كبير على العملية التعليمية ومتضمناتها (٢٠ ، ص ١١٥ - ١١٨) .

وحوال الأيديولوجيا وال التربية ، باعتبار أن الأيديولوجية نسق من الأفكار يشكل نظرة عامة للحياة على مستوى المجتمعات والجماعات والأفراد ، وعلى وجه العموم تتميز الأيديولوجيات العالم الثالث بمجموعة من الصفات من أهمها ، أنها أيديولوجية سطحية ، تقتصر على الجانـب السياسي ، وبضمها الحكام وهم طـكـريـون في العادة ، وترتـبـ طـ بـ أـهـادـافـ نـفـعـيـةـ عـاجـلـةـ مـثـلـ : التـصـنـيعـ أوـ الـقـومـيـةـ أوـ الـعـرـقـيـةـ ، وـمـنـ ثـمـ تـخـتـلـفـ آـيـدـيـوـلـوـجـيـاتـ الـعـالـمـ الثـالـثـ عـنـ آـيـدـيـوـلـوـجـيـاتـ الـتـىـ نـمـتـ فـىـ الـغـرـبـ ، مـنـ حـيـثـ آـيـدـيـوـلـوـجـيـاتـ الـغـرـبـ نـتـاجـ لـكـبـارـ مـفـكـرـيـهـ وـعـلـمـائـهـ ، وـآـيـدـيـوـلـوـجـيـاتـ الـعـالـمـ الثـالـثـ غـارـقـةـ فـىـ الـمـحـلـيـهـ كـنـوـعـ مـنـ الدـفـاعـ عـنـ الذـاـتـ ، أوـ مـرـتـبـطـ بـآـيـدـيـوـلـوـجـيـاتـ الـغـرـبـ مـعـ قـدـرـ مـنـ التـعـدـيـلـ وـالتـشـوـيـهـ ، ... وـفـىـ سـبـيلـ اـصـلـاحـ التـعـلـيمـ فـىـ مـصـرـ ، يـرـىـ عـبـدـ السـمـيـعـ سـيدـ أـحـمـدـ : أـنـهـ لـابـدـ مـنـ التـفـكـيرـ وـالـبـحـثـ فـىـ بـنـاءـ الـمـعـرـفـةـ الـمـوـجـهـةـ بـأـسـئـلـةـ آـيـدـيـوـلـوـجـيـةـ لـتـكـوـنـ لـدـيـنـاـ أـطـرـ مـفـاهـيمـيـةـ مـتـسـقـةـ ، لـتـسـاعـدـ الـمـدـرـسـهـ الـمـصـرـيـهـ عـلـىـ تـحـديـدـ

موقفها في فترة الوعي التي تضطربنا الاحداث اليها في وقتنا الحالى (٢ ، صص ٩٥ - ١٢٥) . ورغم ان الباحث (عبد السميع سيد أحمد) عرض الآراء التي تنظر الى الايديولوجية كاسطورة تحاول تزيف المعرفه وانها تعبر عن اسقاط نفسي من قبل الايديولوجي ، وهي فكر نفعي يعتمد على البلاغة اللغظية وانتقاء الكلمات التي تستثير الحساس وتدفع الى الحركة ، كما انها تعبر عن اللاعقلانية ، لانها تخاطب الغرائز والعواطف ، والثوريون الايديولوجيون لا يحتاجون الى تنوير العقل ، ولكنهم فى حاجة الى السلطة وقيادة الجماهير عن طريق العواطف ، كما يتميزون بالتعصب وصعوبة قبول الافكار المخالفة ، ولكن بالرغم من كل هذه الجوانب النقدية للايديولوجيا ، الا أن هناك ارتباط وثيق بين الفكر الايديولوجي السائد في مجتمع ما ، وبين نظامه وأهدافه التعليمية .

ويتعلق جورج بيراداي George Z. F. Bereday على علاقة التفاعل بين المدرسة والمجتمع ، بأنه لا توجد نهاية لحدود علاقات التفاعل بين المدرسة والمجتمع القائمة فيه على المستوى القومى والعالمى ، فالمدرسة دائماً في علاقات تأثير وتتأثر مع الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة بالمجتمع ، وعوامل القوى المؤثرة فيه داخلياً وخارجياً (١٦ ، ص ٧ - ٢٢) .

وفي دراسة قام بها سعيد اسماعيل على ، أوضح انه بدأ تياراً تربوى يؤكد على حقيقة خفيت على كثirين ، فليس بالتعليم وحده يتطور المجتمع ويتغير ! فالتعليم منظومة فرعية فى نظام أكبر هو المجتمع بكل مكوناته ... ولا يكفى الاعتماد على هذه المنظومة الفرعية وحدها ، بل لابد من تعميم حركة التغيير الجذرى الشامل للمجتمع بكامله ، فعندئذ نصل الى مرحلة ثورة مع التعليم ... وبالتالي فالجهاد فى التغيير والتطوير غير مناط برجال التعليم وحدهم ، وانما هي مهمة مجتمعية تفك لها كل السقول (٥ ، ص ٢٦ - ٢٨) .

وبؤكد ديوى د . دافيز Dewey D. Davis على دور التعليم

في تنمية النشاط الاقتصادي ، فالتنمية الاقتصادية تعتمد أساساً على زيادة الانتاج ، والزيادة الانتاجية تعتمد بدورها على محاور أساسية من أهمها المعارف البشرية والتقييمات التكنولوجية ، وتعتمد هذه الأمور على النظام التعليمي القائم في المجتمع ، وما يقدمه من برامج ، ويعتبر العنصر البشري من أهم العوامل الازمة لحدث عمليات التطور الاقتصادي (١٥ ، ص ٤٧ - ١١) ، ومن المعروف ان نظام التعليم المتقدم والهادف لتحقيق غايات اقتصادية ، يعمل على تكوين الافراد القادرين على زيادة الانتاج بزيادة كفاءتهم المهنية ، كما يجعلهم قادرون على التمتع بدرجة عالية من المرونة تساعدهم على التكيف مع المواقف الجديدة والتي تفرضها ظروف التطور التكنولوجي ومتطلباته ، كما يلعب التعليم الموجه لتحقيق غايات اقتصادية أدواراً حيوية في تكوين الاتجاهات لدى التلاميذ ، والتي تسهم في اعدادهم لتحقيق غايات التنمية والتقدم الاقتصادي .

كما يتضح الدور الذي يمكن ان يلعبه التعليم في رفع مستويات دخول الأفراد ، فالتعليم يعمل على تحريك الأفراد اجتماعياً من طبقات ذات مستوى اجتماعي واقتصادي ادنى الى مستويات أعلى ، كما تؤدي عملية اتحادة ونشر فرص التعليم للجماهير الى زيادة فرص التقارب بين أفراد المجتمع ، والتعليم عامه ي العمل على زيادة دخل الفرد وزيادة مهاراته وخبراته وقدراته على التكيف مع متطلبات التطور التكنولوجي المعاصر ، وبالتالي رفع مستوى الانتاج كما وكيفاً (١٨ ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧) .

كما تقترح مارلين جيتيل Marilyn Gittell انه لكي تساعد المدرسة تلاميذها بطرق ايجابية ، ينبغي أن تقدم اليهم المعرف التي تفيدهم كأفراد ، كما تفيد مجتمعهم ، كما يجب أن تقوم المدرسة بتقديم معلومات كافية لمساعدة تلاميذها على فهم وادران القيم السائدة في المجتمع ، وجوانب التعارض القيمي والنتائج الاجتماعية المترتبة عن ذلك (١٩ ، ص ٤٦٥ - ٤٦٦) .

وأيضاً في دراسة تقييسية دولية عن العمل المنتج في المدرسة (٣) ص ١١ - ٢٦) أوضحت الدراسة أن الشالبية العظمى من المناهج القائمة في العالم والرامية إلى ربط المدرسة بالعمل والانتاج ، تستجيب بدرجات متفاوتة - للدعاوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية ، فان بناء مجتمع لا طبقى ، يكون هو الدافع الأساسي في بلد اشتراكي ، ويكون هو الدافع السياسي الرئيسي وراء ادخال العمل المنتج إلى المدرسة ، وفي بلد نام يتصرف بشجاعة السوارد المالية ، يبتطلب الأمر تجاوز الدراسة والعمل وتحايشهما جنباً إلى جنب ، فيقدم بالمدرسة تعليمًا غالباً ما يكون تقليدياً ليناسب الامكانيات المتاحة مع تخصيص وقت لعمل التلاميذ في أعمال كالحصاد مثلاً ، ويلاحظ في البلدان الاشتراكية محاولات قيام الأنظمة التعليمية بالغاً التقييم الاجتماعي للعمل ، بمعنى التمييز بين العمل الفكري ذي الحظوة والاعتبار والأجر المرتفع ، والعمل اليدوي المحتقر وذى الأجر المنخفض ، وهنا يتطلب الأمر لبلوغ هذا الهدف السياسي الاجتماعي تعويذ جميع التلاميذ على العمل اليدوي والفكري في آن واحد ، وفي البلدان الاشتراكية (الأوروبية والبلدان الشيوعية عامة) أن يزول التلاميذ نشاطهم لا لحسابهم الشخصي ، بل للخير المشترك .

وقد حاولت الدراسة الحالية أن تقدم الأمثلة السابقة لبيان علاقة التفاعل والتأثير والتأثير بين النظام التعليمي القائم في مجتمع معين والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة فيه ، بما تتضمنه من عناصر أيديولوجية ودينية وتقالييد وقيم ولغة أو لغات ... الخ وكافة متضمناته الإيجابية والسلبية .

وبالتحرك النسبي من النظام التعليمي - كمنظومة جزئية أو فرعية - في إطار منظومة أكبر منها - على المستوى النسبي - وهى منظومة المجتمع المحلي والقومي ، يمكن التحرك أيضاً إلى إطار منظومة أكثر اتساعاً - على المستوى النسبي - هي منظومة مجموعة الدول التي تجمعها أيديولوجيات متشابهة ، ومصالح وغايات مشتركة ومتقاربة أيضاً ،

وعلى سبيل العثال يمكن القول أن مجموعة الدول الشيوعية تمثل منظومة معينة ، وكذلك مجموعة الدول الرأسمالية كمنظومة أخرى ، وعلى مستوى العالم العربي ككل يمكن القول أنه يمثل منظومة متسعة ، حيث التشابه في كثير من الجوانب مثل : الدين واللغة والعادات ... الخ ، وأيضا تبعا للتقسيم النسبي ، يمكن النظر إلى منظومة مجموعة الدول العربية كمنظومة متسعة تضم في إطارها منظومات جزئية مثل مجموعة دول التعاون الخليجي ، ومجموعة اتحاد الدول المغاربية ومجلس التعاون العربي . وهذا كله تحكمه علاقات التفاعل والتأثير والتأثير مع النظام التعليمي ، وما يحاول أن يوضحه النموذج رقم (٢) ، ورقم (٣) هو توضيح سلسلة التفاعل بين النظام التعليمي كمنظومة جزئية فرعية في إطار المنظومات الأكبر منها .

وهكذا تتسع دائرة التأثير على النظم التعليمية حتى نصل إلى منظومة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما تنتهي من أيديولوجيات واتجاهات عالمية معاصرة وأثارها على منظومات المجتمعات المختلفة وأنظمتها التعليمية ، ولا أحد يستطيع أن ينكر استعارة بعض دول العالم لبعض مكونات النظم التعليمية من دول أخرى واستعارة الأفكار التربوية تارة من الغرب وتارة أخرى من الشرق ، وأيضا المشروعات التعليمية التي تقوم بها بعض دول العالم المتقدمة بغرض تقديم خدمة أو معونة أو تطوير لنظم تعليمية في دول العالم الثالث ، وقد تكون لهذه المشروعات التعليمية أهدافا سياسية اقتصادية اجتماعية ترمي بالدخول ببعض البلاد النامية في دوائر التبعية ونشر ثقافة الدول المقدمية للمشروعات ، وأيضا الدور الذي تلعبه المعونات المالية للتعليم وتقديم المنح والدراسات المجانية مقابل شروط معينة ، ولا ننسى الدور الذي تلعبه بعض المنظمات الدولية مثل اليونسكو والبنك الدولي والمنظمة العربية للثقافة وال التربية والعلوم وغيرها في تسهيل عمليات التبادل والتفاعل بين الأنظمة التعليمية على مستوى المجتمع الدولي .

وخلصة :

يتضح لنا أن النظام التعليمي هو نظام أو منظومة جزئية فرعية في إطار إطار تزداد اتساعاً على المستوى النسبي من منظومة المجتمع المحلي والقومي إلى منظومات أكثر اتساعاً حتى الوصول إلى نظام المجتمع البشري كمنظومة تمثل المجتمع العالمي .

تعقيب ووصيات :

يمكن أن نستخلص من الدراسة والنتائج أرقام : (١) ، (٢) ، (٣) النقاط التالية :

١ - ينبغي النظر - بوجه عام - إلى النظام التعليمي كنظام أو منظومة جزئية فرعية في إطار نظام المجتمع الكلى التي تتواجد فيه ، وادراك علاقات التفاعل والانفتاح التي تربط كافة مكونات وعناصر النظام التعليمي بعضها مع البعض الآخر ، والنظام التعليمي منع نظام المجتمع الكلى وما يتضمنه من منظومات جزئية عديدة مترابطة تكون الكيان العضوي للمجتمع .

٢ - ادراك علاقات التفاعل والصفة الانفتاحية للنظام التعليمي ونظام المجتمع القائم فيه مع الأنظمة التعليمية وأنظمة المجتمعات الأخرى ، وادراك أن مجال التفاعل والانفتاح يتسع بطريقة تدريجية ونسبة حتى الوصول إلى مجال المجتمع البشري والعالمي ، وما يتسم به من أفكار أيديولوجية وقوى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتغيرات واتجاهات عالمية معاصرة ، تؤثر وتبين في درجة تأثيرها وتفاعلها مع الأنظمة التعليمية في المجتمعات المختلفة .

٣ - ادراك أن عمليات التخطيط التربوي والتطوير الحقيقى الفعال والتقويم للأنظمة التعليمية ومكوناتها ، تستلزم على القائدين بها ، ادراك وفهم علاقات التفاعل والصفة الانفتاحية التي تتميز

بـها طبيعة الأنظمة التعليمية .

- ٤ - ادراك أن المشكلات التعليمية والتربية هي مشكلات تتعلق ببعض مكونات وعناصر النظام التعليمي ، وقد تنشأ نتيجة مشكلات تتعلق بطبيعة علاقات التفاعل داخل مكونات النظام ذاته ، أو علاقات التفاعل مع المنظومات الجزئية الأخرى في منظومة المجتمع الكلية ، وقد تنشأ نتيجة تأثير علاقات تفاعل لمنظومات أجنبية أخرى لها جانب قوى ونفوذ على منظومة المجتمع ، وأيضا قد تنشأ المشكلات نتيجة اختلال علاقات التوازن والمسايرة بين المنظومة التعليمية ومنظومة المجتمع ، فيمكن أن تحدث تغيرات وتطورات في بعض مكونات منظومات جزئية بالمجتمع لا تصاحبها علاقات تفاعل ملائمة مع النظام التعليمي القائم ومكوناته ، وفي هذه الحالة ينظر إلى النظام التعليمي بالخلاف أو التقليدية وعدم قدرته على مواجهة متطلبات وتحقيق غايات وحل المشكلات المجتمع .
- ٥ - ادراك أن البحوث الجزئية التي تتناول احدى عناصر وتكوينات نظام تعليمي ، والتي لا تتخذ في اعتبارها علاقات التفاعل والانفتاح التي تميز الأنظمة التعليمية ، تكون نتائجها محدودة ضيقة يصعب الاستفادة منها ، لذلك وجب على الباحث ان يوضح الدور الذي ستلعبه نتائج بحثه الجزئية في معالجة قضية معينة تتعلق بالنظام التعليمي وعلاقـات التـفاعل بين بعض مدخلاته ومخراـجـاته ، وبوجهـ عام يـنبـغـى على البـاحـثـ أن يـدرـكـ طـبـيـعـةـ النـظـامـ التـعـلـيمـيـ كـنـظـامـ مـفـتوـحـ مـتـفـاعـلـ ، وأن يـدرـكـ مـكانـةـ وـأـهمـيـةـ عـلـاقـاتـ المـشـكـلـةـ الـبـحـثـيـةـ الـتـيـ يـقـومـ بـدـرـاسـتـهـ ، وـالـنـتـائـجـ الـتـيـ يـتـوـصـلـ إـلـيـهـاـ بـالـنـظـامـ التـعـلـيمـيـ الـكـائـنـةـ فـيـهـ ، وـمـدىـ اـسـهـامـاتـ هـذـاـ الـبـحـثـ فـيـ تـطـوـيرـ النـظـامـ التـعـلـيمـيـ وـمـسـاعـدـتـهـ عـلـىـ تـحـقـيقـ الـأـهـدـافـ الـمـرـجـوـةـ مـنـهـ .
- ٦ - يعتبر استخدام نظام النماذج والأشكال التوضيحية - في البحوث التربوية بوجه عام ، وفي بحوث أصول التربية والتربية المقارنة والتربية ومشكلات المجتمع بوجه خاص مفيد للغاية ، فهو يسهل

ادراك علاقات التفاعل والتبادل بين مكونات وعناصر النظـام التعليمي ذاته ، وعلاقاته وتفاعلاته مع البيئة المحلية ونظـام المجتمع القومي ونظـام المجتمعات الأخرى حتى الوصول الى مجال المجتمع البشري العالى ، فاستخدام النماذج يسهل ادراك وفهم تحليل النظم التعليمية ومكوناتها ، خاصة ونحن في عصر اتسعت فيه دائرة عملية التأثير والتأثير ، وبالتالي في احتياج الى النماذج وأشكال التوضيحية التي تقرب الى الأذهان علاقات النظـام الشمولية .

٢ - ان استخدام النماذج في البحوث التربوية يسهم في التخـصـص التدريجي من النظـرة الخـفـقة للعملية التعليمية وما تـقـسم به مـن مـكونـات تقـليـدية ، وذلـك بما توـضـحـه النـماـذـجـ من عـلـاقـاتـ تـفـاعـلـ وـانـفـاتـاحـ بـيـنـ مـكونـاتـ النـظـامـ التـعـلـيمـيـ وـغـيرـهـ منـ الأـنـظـمـةـ عـلـىـ المـسـتـوـيـ القـوـيـ وـالـدـولـيـ ، فـعـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ مـحـطـلـ " مـدرـسـةـ " لـدىـ بـعـضـ العـاـمـلـيـنـ فـيـ قـطـاعـ التـعـلـيمـ يـعـنـىـ اـسـتـبـادـ التـعـلـيمـ خـارـجـ المـدـرـسـةـ ، كـماـ أـنـ الحـدـيـثـ عنـ المـدـرـسـةـ وـالـعـلـمـ الصـنـعـيـ ، قـدـ لاـ يـتـحـقـقـ فـعـلـياـ إـلـاـ بـتـفـاعـلـ وـعـمـلـ الطـلـابـ فـيـ مـؤـسـسـاتـ اـنـتـاجـيـةـ ، وـلـذـلـكـ يـصـبـعـ عـلـىـ المـدـرـسـةـ أـنـ تـحـقـقـ أـهـدـافـ الـعـلـمـ الـمـنـتـجـ أـوـ الـاـعـدـادـ لـهـ ، وـهـيـ شـبـهـ مـسـتـقـلـةـ بـذـاتـهـ . وـخـلاـصـةـ عـالـمـ الـيـوـمـ وـماـ يـتـسـمـ بـهـ مـنـ تـفـاعـلـاتـ وـتـغـيـرـاتـ وـتـطـوـرـاتـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـاتـ الـأـيـديـوـلـوـجـيـةـ وـالـعـمـاـيـةـ وـالـتـكـنـوـلـوـجـيـةـ وـغـيرـهـ . وـالـنـظـورـاتـ الـمـذـهـلـةـ فـيـ مـجـالـ الـبـثـ الـإـذـاعـيـ وـالـتـلـيـفـزـيـوـنـيـ وـتوـسيـعـ دـوـاـئـرـ اـنـتـشـارـهـ ، وـتـطـوـرـ فـنـونـهـ وـبـرـامـجـهـ وـمـوـادـهـ ، وـاسـتـخـدـامـهـ فـيـ الـاقـنـاعـ وـالـاعـلـامـ وـالـدـعـاـيـةـ لـكـافـةـ أـلـوـانـ الـقـاـفـةـ وـالـفـكـرـ ، تـفـرـضـ عـلـىـ الـأـنـظـمـةـ الـتـعـلـيمـيـ وـمـكونـاتـهـ أـنـ تـغـيـرـ مـنـ تـقـليـديـتـهـ وـأـنـ تـقـسمـ بـسـمـةـ الـعـصـرـ مـنـ عـلـاقـاتـ التـفـاعـلـ وـادـراكـ مـتـغـيـرـاتـهـ لـمـواـجـهـتـهـ وـمـسـايـرـةـ الـمـلـائـمـ مـنـهـ .

"المراجع"

—

أولاً : المراجع العربية :

- ١ - احمد فتحى سرور ، "مشكلات ديمقراطية التعليم فى مصر" ، دراسات تربوية ، المجلد الثاني ، الجزء (٢) ، يونيو ١٩٨٧ ، سلسلة ابحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة ، القاهرة .
- ٢ - المجالس القومية المتخصصة ، سياسة التعليم - مبادئ ، ودراسات وتوصيات ، العدد (١٢) ، (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر) ، ١٩٨١ .
- ٣ - روزلين ر. جيلسى وكولين ب. كولينس ، العمل المنتج فى المدرسة - دراسة تقييمية دولية ، مستقبليات - مجلة التربية الفصلية - الصلد (١٧) - العدد الأول ، ١٩٨٧ ، (القاهرة : مركز مطبوعات اليونسكو) .
- ٤ - سعيد اسماعيل على ، "تسييس التعليم وللعبة الحزبية" ، دراسات تربوية ، المجلد الثاني ، الجزء السادس ، مارس ١٩٨٧ ، سلسلة ابحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة - القاهرة .
- ٥ - سعيد اسماعيل على ، "من ثورة بالتعليم ... الى ثورة على التعليم ؟" ، دراسات تربوية ، المجلد الرابع ، الجزء (١٩) ، يونيو - يوليو ١٩٨٩ ، سلسلة ابحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة - القاهرة .
- ٦ - شبل بدران ، "التعليم فى القرية المصرية - دراسة استطلاعية حول نوعية التعليم والفرص التعليمية والأصل الاجتماعى" ، التربية المعاصرة ، رابطة التربية الحديثة "لجنة اجتماعيات التربية" ، العدد السابع ، سبتمبر ١٩٨٧ ، القاهرة .

- ٧ - عبد السميح سيد أحمد ، الأيديولوجيا وال التربية ، دراسات تربوية ، الجزء الثاني ، مارس ١٩٨٦ ، سلسلة ابحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة ، القاهرة .
- ٨ - عبد العزيز أحمد الشابوري ، " الدروس المستفادة من التعليم الأساسي بالهند وما يمكن أن تتبعه من أساليب التعليم في مصر " ، مؤتمر التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق - أبريل ١٩٨١ ، القاهرة : جامعة حلوان ، وزارة التربية والتعليم ، المركز الدولي الوظيفي لتعليم الكبار في العالم العربي ، ١٩٨١ .
- ٩ - عبد الغنى عبود ، الأيديولوجيا وال التربية - مدخل لدراسة التربية المقارنة ، الطبعة الثانية ، (القاهرة : دار الفكر العربى) ، ١٩٧٨ .
- ١٠ - فايز مراد مينا ، " نموذج مقترن لاستخدام مدخل تحليل النظم فى البحث التربوى " ، مجموعة بحوث ومقالات فى التربية ، (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر) ، ١٩٨٣ .
- ١١ - منصور حسين ، يوسف خليل يوسف ، التعليم الأساسي - مفاهيمه - مبادئه - تطبيقاته ، (القاهرة : مكتبة غريب) ، ١٩٧٨ .
- ١٢ - وهيب سمان و محمد منير مرسى ، المدخل فى التربية المقارنة ، الطبعة الثانية ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية) ، ١٩٧٧ .
- ١٣ - وزارة التربية والتعليم ، السياسة التعليمية في مصر ، (القاهرة : وزارة التربية والتعليم) ، ١٩٨٥ .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 14- Adam Scrapski, " The Social System of the School ", Social Forces and Schooling - An Anthropological and Sociological Pers-

pective, Edited By, Nobuo Kenneth Shimahara and Adam Scrapski, (New York : David McKay Company, Inc.), 1975.

- 15- Dewey D. Davis, and Louis J. Rodriguez , The Economics of Education, (Lincoln , Nebraska : Professional Educators Publications, Inc.), 1974.
- 16- George Z. F. Bereday, Comparative Method in Education, (New York : Holt, Rinehart and Winston, Inc.), 1964.
- 17- Lambros Comitas, " Education and Social Stratification in Contemporary Bolivia", Cultural Relevance and Educational Issues - Readings in Anthropology and Education, Edited By Francis A. J. Ianni and Edward Storey, (Boston : Little, Brown and Company), 1973.
- 18- Lester C. Thurow, Education and Economic Equality, Problems in Political Economy - An Urban Perspective, Edited by David M. Gordon, Second Edition, (Toronto : D. C. Heath and Company), 1977.
- 19- Marilyn Gittell, " Community Control of Education ", Conflict and Change in Education, Francis A. J. Ianni, Editor,(Glenview, Illinois : Scoff, Foresman and Co-

mpany), 1975.

- 20- Olive Banks, The Sociology of Education,
(New York : Schocken Books), 1976.

